هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

الشمول المالي

تحول رقمي، ومعرفة مجتمعية، وتنمية اقتصادية، واجتماعية.

تنويه

يعد هذا الدليل استرشادياً فقط، ولا يمثل بحال من الأحوال بديلاً عن الأنظمة واللوائح والتشريعات التي تصدرها الهيئة بهدف تنظيم أنشطة الأوراق المالية، كما لا يمثل مرجعاً لأي من الإجراءات والمسؤوليات القانونية المترتبة على الأطراف ذات الصلة بهذه الأنشطة.

المحتوى

الشمول المالي	3
عصر الشمول المالي	5-4
مفهوم الشمول المالي	6
أهداف الشمول المالي	7
مرتكزات الشمول المالي	8
– خدمات ومنتجات مالية مبتكرة	9
– تكنولوجيا مالية	10
– وعي مالي ملائم	11
الشمول المالي في أنشطة الأوراق المالية	12
خارطة طريق للشمول المالي	14-13
ركائز التحول نحو الشمول المالي	16-15
مبادرات في مسار التحول نحو الشمول المالي	17

3,690.47
124,825

الشمول المالي

عولمة العمليات المالية، وتسارع عمليات التحول الرقمي، والمستحدثات التقنية، كل ذلك يفرض واقعاً لن يقف في حدود سداد الفواتير إلكترونياً أو القيام بالشراء عبر الهاتف، إذ ثمة حاجة أكثر من ماسة لتوفير منتجات وخدمات مالية رقمية متنوعة عالية الجودة وبشروط ميسرة، متاحة للجميع، الأمر الذي يستلزم بطبيعة الحال توافر بنية تحتية رقمية مواتيةً، كما يتطلب أيضاً تنمية الثقافة المالية في المجتمع والتي تمنح الفرد المهارات المطلوبة للاستفادة من تلك الخدمات، ومن الفرص المتاحة للتمويل والاستثمار فيها، هذه المتطلبات تمثل أسساً رئيسية لنظام مالي رسمي شامل لكل فئات المجتمع يمثل جوهر مفهوم الشمول المالي الذي كان أولوية إنمائية في فترة ما قبل الجائحة ليصبح بعدها ركناً أساسياً للتعافي التنموي المستدام.

عصر الشمول المالي

أطلقت مجموعة العشرين –منذ ما يزيد على عقد مضى– رابطة الشراكة العالمية للشمول المالي، والتزمت بتعزيزه في جميع أنحاء العالم. كما قامت مجموعة البنك الدولي بوضع مؤشر لقياس الشمول المالي استناداً إلى إمكانية وصول البالغين للخدمات المالية على مستوى العالم ككل. وتشير الاحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر حالياً إلى أن 1.7 مليار شخص بالغ على مستوى العالم ليس لديهم حساب مصرفي رغم امتلاك ثلثيهم على الأقل هاتفاً نقالاً، الأمر الذي يؤشر لفجوة في الشمول المالي.

البنك الدولي سعى لمعالجة تلك الفجوة من خلال مبادرة "مساندة الشمول المالي" التي امتدت بين عامي (2013-2020) واستهدفت تمكين مليار شخص بالغ من الشمول المالي مع التركيز على البلدان المحرومة من الخدمات المالية، ونجح في تحقيق ما يقرب من 57% من تلك المبادرة.

حقيقة الأمر، أن الشمول المالي تخطى حدود الاستخدام التقني للخدمات المالية والمصرفية منذ أمد بعيد، ولا نغالي حين القول بأنه أصبح أولوية لصانعي السياسة الاقتصادية والخطط التنموية والجهات الرقابية، لاسيما بعد اعتباره عاملاً حاسماً لتحقيق ما يقرب من نصف أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (7 من أصل 71 هدفاً) خاصة ما تعلق منها بمحاربة الفقر والبطالة، وحماية المستهلك، وتعزيز الرخاء، وتمكين الشباب والمرأة، وتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى مصادر التمويل الملائمة.

من ناحية ثانية، جائحة كورونا وإن كشفت قصوراً في تطبيقات الشمول المالي في بلدان كثيرة، فإنها أكدت ـ وبما لا يدع مجالاً للشك– أهمية الشمول المالي لمواجهة التحديات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، وتمكين القطاعات الاقتصادية المختلفة من امتلاك مقومات الاستدامة. كما أكدت على ضرورة إتاحة فرصة حصول الأفراد بمختلف شرائحهم، وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة للخدمات والمنتجات المالية الرقمية.

بالمحصلة، يمكن القول بأن الشمول المالي أصبح إحدى ركائز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مختلف بلدان العالم، وهذا ما دفع الكثير لإطلاق إستراتيجيات وطنية شاملة للشمول المالي ليصبح القول بأننا نحيا عصر الشمول المالي قولاً أقرب إلى الحقيقة اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بلوغ نسبة الشمول المالي ما يقرب 70% على مستوى العالم، وفي البلدان المتقدمة ما يزيد عن 90%.

مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي يعني تمكين كافة شرائح المجتمع وفئاته العمرية والثقافية والاجتماعية وكذلك مختلف الشركات والمؤسسات من إدارة أموالهم ومدخراتهم بطريقةٍ آمنة، وتنميتها من خلال حزمة متاحة من الخدمات والمنتجات المالية المتنوعة والمبتكرة بالتكلفة والتوقيت والشروط المناسبة وعبر القنوات الرسمية، ووفق آليات تضمن حقوقهم.

الشركات
الصغيرة والمتوسطة

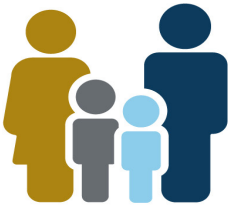

الأسرة
بكافة أفرادها

ريادة
الأعمال

أهداف الشمول المالي

- **تحفيز** الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي ومقومات سلامة واستقرار النظام المالي واستدامته.
- **إتاحة** مصادر تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **تقديم** منتجات مالية مبتكرة عالية الجودة لا تقتصر على الإقراض والتمويل فقط وإنما تتخطى ذلك إلى منتجات تتصل بالادخار والتأمين ووسائل الدفع وغير ذلك.
- **تمكين** مختلف الفئات المجتمعية بلا استثناء من الوصول للخدمات والمنتجات المالية والاستفادة منها، وحمايتهم من خلال حصولهم على معاملة عادلة شفافة نزيهة، وتعزيز وعيهم الاستثماري عموماً، وبالخدمات والمنتجات المالية التي تندرج في إطار الشمول المالي بشكلٍ خاص، إضافةً إلى التوعية بالحقوق والواجبات المترتبة على استخدامهم تلك الخدمات والمنتجات. وتوفير خدمات استشارية لهم، والاهتمام بشكاويهم.
- **تعزيز** أسس التنمية الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وتقليل معدلات البطالة ومستويات الفقر، وخلق المزيد من فرص العمل.

مرتكزات الشمول المالي

مرتكـزات الشـمول المالـي الرئيسـية تتـراوح بيـن تقديـم الخدمـات والمنتجـات الماليـة المبتكـرة، والاسـتخدام المبتكـر للتكنولوجيـا فـي تصميمهـا وتقديمهـا، والتوعيـة اللازمـة بهـا.

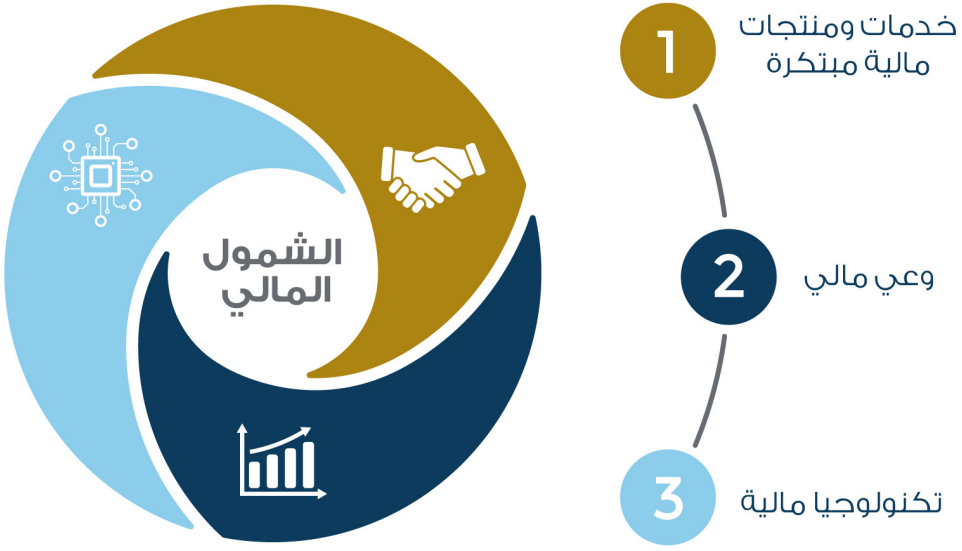

▪ خدمات ومنتجات مالية مبتكرة

التطور المتسارع في المجالات التقنية، والخدمات والمنتجات المالية، يجعل من الصعوبة بمكان تأطير خدمات ومنتجات الشمول المالي في نطاقٍ محدد، إذ من المرجح أن يتسع هذا النطاق يوماً إثر آخر. الابتكار المطلوب في مجال الخدماتٍ والمنتجات المالية التي يمكن إدراجها في إطار الشمول المالي من المنتظر أن يتجاوز ما يتم تقديمه حالياً من خلال القنوات الرسمية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها بالآتي:

- الحسابات المصرفية (جارية، توفير).
- خدمات الدفع والسداد والتحويل.
- خدمات التأمين.
- خدمات التمويل.
- خدمات الاقتراض.
- خدمات الادخار والتوفير.
- التمويل غير المصرفي.
- منتجات وخدمات الأوراق المالية التي تشترك في تقديمها منظومة أسواق المال.

▪ تكنولوجيا مالية

الاستفادة القصوى، وبحرفية عالية من أحدث الأدوات والآليات التكنولوجية المستحدثة للحصول على الخدمات والمنتجات المالية يمثل مرتكزاً آخر للشمول المالي. النمو اللحظي لاستخدام التقنيات الحديثة سيضمن في مجال الشمول المالي تيسير إجراءات الحصول على الخدمة ومزايا أخرى كالدقة، والسرعة، والأمان، وتخفيض التكلفة، وزيادة الجودة، إضافة لما تمنحه من فرص إضافية لتعزيز كفاءة وجودة العمليات المالية والمصرفية، وإحداث تغييرات جوهرية في أنظمة المدفوعات والتحويلات.

حقيقة الأمر، من المنتظر لآفاق التكنولوجيا المالية أن تتخطى ذلك بنسبة هائلة خاصة ً مع اتساع نطاقها ليشمل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتعلم الآلي، الأمر الذي يضعنا على أعتاب مرحلة نوعية على صعيد الخدمات المالية تنوعاً وجودة وتطبيقاً.

▪ وعي مالي ملائم

تشمل التوعية المطلوبة الارتقاء بثقافة التمويل والاستثمار وأسسها وآلياتها لدى المجتمع بصورةٍ عامة، وتثقيف أفراده بالخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية الحالية والمزمع توفيرها، وآليات الوصول إليها، والفرص الاستثمارية المتاحة من خلالها، وكذلك الحقوق والواجبات المترتبة.

بالنتيجة، للتوعية دور حاسم على صعيد الشمول المالي. وإذا كان الشمول المالي هو سبيلنا لإدماج فئات المجتمع المختلفة في النظام الاقتصادي والمالي للدولة، للتوصل إلى نظامٍ اقتصادي تشاركي مستدام فإن ذلك يتطلب تحولاً توعوياً مالياً جذرياً.

الشمول المالي في أنشطة الأوراق المالية

مسؤولية تطبيق الشمول المال مجتمعياً وإن كانت مشتركة على عاتق مختلف الجهات الوطنية في القطاعين العام والخاص، فإن القسط الأوفر منها يقع على عاتق المؤسسات المالية والمصرفية والجهات الرقابية المختلفة بما فيها هيئة أسواق المال وشركائها في المنظومة حيث كانت هناك جهوداً عدة على صعيد الشمول المالي، سواءً على صعيد الخدمات والمنتجات المالية المستحدثة التي أخذت طريقها للتطبيق في إطار مشروع تطوير سوق المال، أو المنتجات قيد التطبيق كالمشتقات المالية، والتداول بالهامش، والبيع على المكشوف، والصفقات المتفق عليها، إضافةً إلى أدوات الدخل الثابت، وصناديق الدخل المتداولة، وصناديق المؤشرات المتداولة، وكذلك اتفاقيات إعادة الشراء، وغيرها.

أو على الصعيد التقني كتطوير أنظمة التداول وما بعده، وكذلك مبادرة وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية "فنتك"، ومبادرةٍ أخرى للتحول الرقمي للهيئة تهدف لرقمنة كافة خدماتها بحلول عام 2025.

أو على صعيد المرتكز التوعوي للشمول المالي، كالبرامج التوعوية المستهدفة للمستثمرين بشتى شرائحهم، أو التوعية لدى فئات مجتمعية مختلفة في المجالات التعليمية التربوية والجامعية، كما هو الحال في مشروع الهيئة الوطني لتعزيز الثقافة المالية، و مشروعها لإنشاء أكاديمية أسواق المال الذي يجري الإعداد لإطلاقه قريباً.

المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية.... مبادرة توعوية في مسار الشمول المالي

خارطة طريق للشمول المالي

مع تنامي الدور التنموي الحاسم للشمول المالي في الوقت الحالي، تظهر الحاجة ماسة لبلورة الجهود المبذولة من قبل الجهات الوطنية في القطاعين العام والخاص في إطار "إستراتيجية وطنية للشمول المالي".

فالشمول المالي، وإن اتصل بمهام القطاع المالي والمصرفي والاستثماري بمؤسساته المختلفة وجهاته الرقابية بالدرجة الأولى، فإنه ونظراً لاستهدافه إدراج كافة الفئات الاجتماعية في النظام المالي الرسمي للدولة وحمايتها مالياً، وكذلك دوره في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وبالتالي الاجتماعي، فإنه يصبح والحالة هذه مطلباً وطنياً بامتياز، وهذا ما يقتضي تبني إستراتيجية وطنية شاملة يؤسس لها ويعمل على تنفيذها شركاء إستراتيجيون يمثلون الجهات الرقابية المالية، كهيئة أسواق المال وشركائها في المنظومة، وبنك الكويت المركزي، ووزارة التجارة، ووزارة المالية، وزارة الاتصالات، وغيرها من الجهات الوطنية في القطاعين العام والخاص. ووفق آلية تشاركية بحيث يعمل الجميع في إطار منظومة عمل متكاملة ووفق رؤى إستراتيجية واضحة تنسجم مع رؤى الخطة التنموية للدولة "رؤية الكويت 2035" وتتفق مع مخرجاتها

ركائز التحول نحو الشمول المالي

- توفير الأطر التشريعية والتنظيمية (إقرار التشريعات المطلوبة، إجراء التعديلات المطلوبة على الأنظمة والتعليمات واللوائح المتعلقة بالشمول المالي بالنسبة للجهات المعنية)
- تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة، وتأسيس البنية التحتية المالية المواتية التي تعزز إمكانية حصول أفراد المجتمع على الخدمات المالية في شتى فئاتهم وأماكن تواجدهم، والمتابعة المستمرة للمستجدات على هذا الصعيد لطرح الجديد منها، مع مراعاة عديد الاعتبارات في تلك الخدمات والمنتجات (عالية الجودة، ملائمة لاحتياجاتهم، في متناولهم جميعاً، إجراءات وشروط ميسرة ومناسبة للحصول عليها).
- توفير الإطار الرقابي الفعال (قوننة المصادر غير الرسمية وإخضاعها لإشراف الجهات الرقابية، تطبيق المعايير والآليات الرقابية الدولية بما يضمن حماية مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، تطبيق الممارسات المعززة لمقومات العدالة والنزاهة والشفافية والإفصاح، آليات فاعلة لحماية البيانات والتعامل مع الشكاوى، ومعالجة المخالفات).
- تبني برامج التحول التقني اللازمة المطلوبة للخدمات المالية الحالية والمستقبلية، والحرص على متابعة وتطبيق المستحدث المناسب منها. وتطوير أنظمة الدفع والتسوية والتحويل ومختلف العمليات المتصلة بالحصول على الخدمات المالية الرقمية، وتحسين آليات الاتصال وتبادل المعلومات.
- التوعية الرقمية: الوصول بالتوعية المالية الشاملة إلى المستويات المطلوبة على المستوى الوطني، والتوسع في المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية إلى أقصى الحدود الممكنة للتوصل إلى إدراج برامج تعليمية مالية متكاملة ضمن النظم التعليمية التربوية، إضافةً إلى برامج توعوية خاصة بالخدمات والمنتجات المالية تستهدف شرائح المجتمع، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة للمعلومات الدقيقة المتصلة بخدمات ومنتجات الشمول المالي، ومزايا ومخاطر التعامل بها، والإفصاح الملائم عنها، وبيانات عملاء الخدمات والمنتجات المالية وحقوقهم وواجباتهم، وتحديث تلك البيانات بصورة منتظمة، وتوفير الخدمات الاستشارية للعملاء، إضافة إلى التوعية الاستثمارية والقانونية بصورةٍ عامة بما في ذلك تنمية ثقافة التمويل والاستثمار والادخار.

إطار تشريعي
وتنظيمي
إطار تقني
محدث
تثقيف
مالي
منتجات
وخدمات مالية
مبتكرة
إطار رقابي
فعال
الشمول
المـــالي

مبادرات في مسار التحول نحو الشمول المالي

- التحول الرقمي الشامل للخدمات والمنتجات المالية.
- توجيه الجهود والموارد لزيادة فرص العمل ونمو الاستثمار.
- تعزيز الخدمات المالية المقدمة للأسرة بكافة أفرادها (لاسيما المرأة والشباب وصغار السن).
- دعم رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- تعزيز جهود التوعية الرقمية والشمول المالي.
- تعزيز جهود التعاون الدولي مع المنظمات والمؤسسات والجهات ذات الصلة.
- إطلاق المبادرات المعززة للتنمية الاقتصادية المستدامة

إعداد مكتب التوعية - هيئة أسواق المال الكويتية

لمزيد من المعلومات – يمكن التواصل مع مكتب التوعية:

هاتف: 1888898 (965+) – البريد الإلكتروني: aw@cma.gov.kw

الاصدار الأول مايو 2022 – May 2022 First Issue

نشرة رقم (15) Issue No.

www.cma.gov.kw
+965 1888898
@cma_kwt
@cma_kwt
@cma_kwt
cma-kw
@cmagovkw